احتواء النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر لتعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية

Containing the unofficial economic activityin Algeria to enhance the financial resources of local communities

دبيش أحمد *

جامعة بومرداس– الجزائر

ahmedebieche@gmail.com

بوقدوم مروة

جامعة البليدة2 – الجزائر

Marwa_bkdm@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2021/12/11 تاريخ القبول: 2021/12/09 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تستهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ظاهرة النشاط الاقتصادي غير الرسمي، محاولة تحديد التدابير التي يمكن من خلالها احتوائه ضمن الأطر الرسمية للأنشطة والممارسات التجارية والاقتصادية، بحيث يصبح نشاطا مسجلا خاضعا لرقابة المصالح الحكومية المعنية، مستفيدا من المرافقة والدعم والتأمين والحماية التي توفرها الحكومة من خلال هيئاتها وأجهزتها المختلفة ومساهما في الوقت ذاته في تمويل خزينة الدولة وفي دعم القدرات التمويلية للحكومة على المستويين المركزي والمحلي، إضافة إلى الانعكاسات الايجابية لكل ذلك على النشاط ذاته، من حيث فرصه في النمو والتطور أكثر بسبب الظروف التنظيمية المواتية التي يصبح يمارس فيها من جهة، وعلى الجانب المادي والاجتماعي لممارسيه كنتيجة لنمو واتساع أنشطتهم وما لذلك من أثر على زيادة مداخيلهم وتحسن مراكزهم المالية من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: النشاط الاقتصادي غير الرسمي، الاقتصاد الجزائري،الموارد المالية، الجماعات المحلية، التدابير.

تصنيف JEL: O17،E26.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the phenomenon of unofficial economic activity, attempting to identify the measures through which it can be contained within the official frameworks of commercial and economic activities and practices, so that it becomes a registered activity subject to the control of the concerned government departments, benefiting from the accompaniment, support, insurance and protection provided by the government through its different bodies and agencies, and at the same time, contributing to the financing of the state treasury and supporting the government's financing capabilities at the central and local levels, in addition to the positive reflection of all this on the activity itself, in terms of its opportunities for more growth and development due to the favorable regulatory conditions in which it is practiced on the one hand, and on the material and social aspect of its practitioners as a result of the growth and expansion of their activities and its impact on increasing their incomes and improving their financial positions on the other hand.

Keywords: unofficial economic activity, the Algerian economy, financial resources, local collectivity, measures

Jel Classification Codes: E26; O17.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يمثل الاقتصاد غير الرسمي، وتحديدا منه الأنشطة التجارية، واحدة من أبرز الظواهر المنتشرة بالاقتصادات النامية والمميزة لها، والتي تعكس بشكل واضح وجلي الخلل الهيكلي الكبير الذي تعانيه هذه الاقتصادات، والضعف الإداري والتنظيمي الذي يبلغ أحيانا مستوى العجز، الذي تتخبط فيه حكومات الدول النامية، التي لم تتمكن من معالجة هذه الظاهرة المستمرة مند عقود، المرتبطة في الواقع بضعف المستويات الفنية والتقنية للمكلفين بالاستشراف- هذا إن وجد- والقائمين على رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط ما يجعل الحلول المقدمة غير فعالة دائما، ويبقي المشكل قائما مستمرا إلى مزيد من التعقيد.

فالاقتصاد غير الرسمي وإن كان لا يبدوا بذلك القدر من السوء الذي يوصف به من حيث انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني، باعتباره نشاطا تجاريا يحكمه عرض وطلب، يوفر مناصب شغل ويحفظ مداخيل، ويحد من مستويات الحاجة والفقر، فضلا عن انعكاساته الموجبة على أنسجة الإنتاج في قطاعات النشاط المختلفة- وهذا ما جعل البعض يعتبره نشاطا عاديا وأنه ليس بالظاهرة السلبية التي تستوجب التصحيح أوالعلاج- إلا أنه يبقى نشاطا دون مستوى الأثر الموجب الذي بالإمكان أن يترتب عنه في مستوى حجمه وانتشاره لو أنه كان نظاميا، وهذا هو بالضبط الدافع الحقيقي والجوهري من وراء العمل على احتواء هذا النشاط الاقتصادي الذي هو بالتأكيد نافعا حتى في صورته التي هو عليها، وإلا لما كان ليستمر.

في هذا الإطار، وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها الجزائر في ظل التطورات الدولية والإقليمية الراهنة، وأمام التراجع الكبير الذي مس قدراتها التمويلية بسبب انهيار أسعار النفط في السوق الدولية وتداعيات ذلك على الأداء التنموي للحكومة على المستويين المركزي والمحلي، تطرح اليوم وبجدية أكبر مقارنة بأي وقت مضى، حتمية ايجاد البدائل اللازمة لتأمين القدرات التمويلية للحكومة، باستغلال وتثمين كل الموارد المتاحة، وفي مقدمتها النشاط الاقتصادي غير الرسمي الذي يمثل كتلة اقتصادية معتبرة وطاقة تمويلية هائلة بلغت قيمتها بحسب بعض التقديرات 90 مليار دولار أمريكي.

1.1. إشكالية الدراسة: اعتبارا مما سبق، وبالنظر إلى شح الموارد المالية والتمويلية للحكومة، وتحديدا على المستوى المحلي تأتي هذه الورقة البحثية، مستهدفة معالجة الاشكالية التالية: "**إلى أي مدى يمكن أن يساهم احتواء النشاط الاقتصادي غير الرسمي في تعزيز القدرات التمويلية للجماعات المحلية؟**".

2.1. فرضيات الدراسة:

- يعتبر النشاط الاقتصادي غير الرسمي ظاهرة اقتصادية تعكس بدرجة عالية من الدقة عدم مرونة الإطار التنظيمي للاقتصاد الوطني، وضعف قدرته على التطور والاستيعاب. بحيث تصبح كل العمليات المتولدة عن أي نمو إضافي في الأنشطة الإنتاجية المادية والخدمية تتم خارج الأطر التنظيمية الرسمية. وهذا ما يسمى عدم المرونة.
- بالنظر إلى الكتلة الاقتصادية المعتبرة والقيمة التمويلية الهائلة للنشاط الاقتصادي غير الرسمي، فمن المفترض أن يترتب عن احتوائه نموا معتبرا في الموارد المالية والقدرات التمويلية للجماعات المحلية، لأن احتوائه وتمكينه كنشاط نظامي من الامتيازات ومن المزايا التنظيمية والتمويلية المقرة، من شأنه أن يسرع في وتيرة اتساعه ويزيد في معدل نموه، وبالنتيجة نموا في حصيلة الجباية المحلية ومنها في القدرات التمويلية للجماعات المحلية.

3.1. محاور الدراسة: تأتي هذه الدراسة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، كما يلي:

- **المحور الأول**: الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي؛
- **المحور الثاني**: مالية الجماعات المحلية؛
- **المحور الثالث**: حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر وتدابير احتوائه.

2. الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي:

على تعدد واختلاف التسميات التي أطلقت على هذه الظاهرة الاقتصادية، التنظيمية بامتياز، من اقتصاد غير رسمي إلى اقتصاد موازي، إلى اقتصاد ظل، إلى اقتصاد أسود، إلى اقتصاد نفق، وغيرها، إلا أنها تشترك جميعها في أنها تعبر عن ظاهرة تؤشر على درجة معينة من التفاوت بين سرعة نمو الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية بصفة عامة في اقتصاد معين وبين ضعف مرونة الأطر التنظيمية الرسمية المؤطرة للفعاليات الاقتصادية وبطئ تجاوبها مع نمو وتطور تلك الفعاليات.

2. 1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

،ينسب مصطلح الاقتصاد غير الرسمي إلى عالم الأنثروبولوجيا البريطاني **كيث هارت(Keith Hart)** الذي استعمله أول مرة في دراسة أجراها عام 1971 بدولة غانا، ثم استخدم المصطلح بعد ذلك من طرف المكتب الدولي للعمل في تقرير نشره عام 1972، عن وضعية الشغل في كينيا، أنجز في إطار برنامج عالمي للشغل تم إقراره عام1969.(Castel)

ويشير هذا المصطلح، الذي استخدم لاحقا على نطاق واسع على مستوى العالم من طرف الباحثين والمختصين في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد تحديدا، إلى "مختلف أنشطة الإنتاج والتبادل ومختلف العمليات المرتبطة بهما، التي تتم خارج الأطر التنظيمية الرسمية، غير المصرح بها لدى مصالح السجل التجاري وصناديق الضمان الاجتماعي، وغير الخاضعة لرقابة المصالح الحكومية ولإجراءات الاقتطاع الجبائي لفائدة الخزينة العمومية."

كما يشير أيضا، بحسب المكتب الدولي للعمل إلى "مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها عمال أو تقوم بها وحدات اقتصادية لا تغطيها الأحكام الرسمية، أو تغطيها بشكل غير كاف.أيالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات اقتصادية غير محصاة، لا تتمتع بالصفة المعنوية، وأنشطة الأفراد غير المصرح بهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي المشتغلون بمؤسسات القطاع الرسمي (travail)، أي أن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لا يقتصر فقط على الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الأطر التنظيمية الرسمية وإنما يشمل كل المداخيل التي لا تخضع للاقتطاع الجبائي، بما في ذلك المداخيل غير المصرح بها المحققة أو المحصلة من طرف المؤسسات الرسمية. (Enst, p. 2).

وتجدر الاشارة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي، يختلف ويتباين في مظاهره وفي أساليب ممارسته، بحسب تفاوت مستويات تطور الاقتصادات المختلفة، حيث يغلب عليه بالاقتصادات النامية طابع النشاط الإنتاجي التقليدي العائلي وما يتصل به من مبادلات وأنشطة تجارية فوضوية. في حين يغلب عليه بالاقتصادات المتطورة طابع الإنتاج الخفي أو اقتصاد الظل مثلما يسمى الذي يتم بأساليب وبتكنولوجيات متطورة، غير أنه يتم في الخفاء.

فهذا النوع من الأنشطة الاقتصادية، وإن كان من السمات المميزة للاقتصادات النامية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه يمثل ما نسبته 50 إلى 70 % من قيمة نواتجها الاقتصادية خارج الإنتاج الفلاحي(Yvon PESQUEUX)، وأنه يشغل ما بين 60 إلى 70 % من القوة العاملة بأفريقيا و50 % في آسيا، وفي حدود 35 % في أمريكا اللاتينية(Castel)، إلا أنه ليس حكرا عليها فقط، فهو منتشر وبنسب مرتفعة بالاقتصاديات المتطورة أيضا، حيث قدرت نسبته كمتوسط من قيمة الناتج الداخلي الخام(PIB) لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE عام 2015 بـ 12.6 %، وهذه نسبة تعتبر كبيرة بالنظر إلى كبر حجم هذه الاقتصادات، كحالة الاقتصاد الامريكي على سبيل المثال الذي قدرت قيمة ناتجه الداخلي الخام (PIB) عام 2015بـ 18220 مليار دولار أمريكي، منها 5.9 % اقتصاد غير رسمي، أي ما يعادل 1074.98 مليار دولار أمريكي، وهي بالتأكيد قيمة جد معتبرة.

والجدول التالي يعطي صورة عن واقع الاقتصاد غير الرسمي ببعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لعام 2015.

جدول01: القيمة النسبية للاقتصاد غير الرسمي ببعض الاقتصادات المتطورة/2015

عينة من دول منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ OCDE/ 2015	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة % / PIB
الولايات المتحدة الأمريكية	% 5.9
اليابان	% 8.4
هولندا	% 9
كندا	% 10
ألمانيا	% 12.2
فرنسا	% 12.3
اسبانيا	% 18.2
ايطاليا	% 20

Source : La Vie économique,https://dievolkswirtschaft.ch/fr/2015/04/ampleur-de-leconomie-souterraine-dans-les-21-pays-de-locde-2015

2.2 . أسباب وعوامل ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي:

توجد الكثير من العوامل التي كانت ولا تزال سببا رئيسيا ومباشرا في ظهور الاقتصاد غير الرسمي بأشكاله وبمظاهره المختلفة، بمختلف الاقتصادات، النامية والمتطورة حلى حد سواء، وإن كانت هناك بعض الاختلافات التفصيلية المرتبطة باختلاف البنى الهيكلية لاقتصادات المجموعتين، ويمكن تعداد بعض أهم مسببات هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالاقتصادات النامية فيما يلي:

2.2 .1.ضعف وهشاشة البناء الهيكلي للاقتصادات النامية: تعتبر صفة هشاشة البناء التنظيمي والهيكلي، من أبرز الأسباب الكامنة وراء ظهور الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصادات النامية، حيث ترتب عن إخفاق القائمين على هذه الاقتصادات في استحداث القوانين والتنظيمات والتدابير الاجرائية اللازمة لاحتواء الأنشطة الاقتصادية القائمة، واستيعاب توسعاتها المتولدة عن النمو السكاني وعن زيادة القوى العاملة، أن امتدت الأنشطة الاقتصادية خارج الأطر التنظيمية القائمة، مستحدثة مجالات للممارسة تعادل حجما وأكثر اتساعا أحيانا، مثلما هو الحال بالكثير من الدول النامية، من مجالات الممارسة الرسمية أو القانونية. حيث تقدر بعض الدراسات حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بهذه الدول بـ 50 إلى70 % من قيمة ناتجها الاقتصادي من غير الإنتاج الفلاحي(Yvon PESQUEUX).

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الهشاشة، وإن كانت راجعة في جانب منها إلى عوامل داخلية متصلة بضعف الحكامة وانتشار الفساد وعدم الاستقرار القانوني والسياسي، وغيرها من المظاهر المماثلة التي صارت تميز الدول النامية، إلا أنها ناتجة في جانب معتبر منها وفي الأساس من عوامل تاريخية متصلة أساسا بالماضي الاستعماري لهذه الدول، وما ترتب عنه من تداعيات أوجدت ظروفا موضوعية لإقامة علاقات تبعية فرضت أنماط إدارة وتسيير لا تتماشى وخصوصيات هذه الدول ولا تستجيب لتطلعاتها ولا لحاجتها إلى بناء اقتصادات حقيقية قوية ومستقلة.

حقيقة تفسرها هيمنة الدول الصناعية المتطورة على الموارد الاقتصادية للدول النامية بكل من افريقيا وأمريكا اللاتينية تحديدا، كما يفسرها الدمج القصري لهذه الاقتصادات ضمن منظومة علاقات تبادل غير متكافئة، يصعب على الدول النامية في ظلها أن تبنى اقتصادات مهيكلة ومتوازنة.

2.2 .2. الانعكاسات السلبية لبرامج التصحيح الهيكلي: من أبرز الأسباب وأكثرها مساهمة في نمو واتساع ظاهرة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالدول النامية، الانعكاسات السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أخضعت لها اقتصادات هذه الدول بإشراف من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وما ترتب عنها من ارتفاع كبير جدا في معدلات البطالة والفقر بدول على صغر اقتصاداتها إلا أنها كانت تتميز بقدر لا بأس به من الاستقرار، كما أنها كانت تدار في إطار جد مقبول من الرسمية والانضباط.

حيث يؤكد الكثير من الخبراء، وفي مقدمتهم **جوزيف ستغلتز** أن سياسات صندوق النقد الدولي لم تنفع في أكثر الأحيان بل إنها أحدثت في الكثير من الحالات مجاعات وانتفاضات(ستغلتز، 2003، صفحة 22). لقد أخفق صندوق النقد الدولي في مهمته، بل إنه زاد الوضع تفاقما، خاصة بالنسبة للفقراء(ستغلتز، 2003، صفحة 36)..لقد كانت النتيجة بالنسبة للكثير من الناس هي الفقر، وبالنسبة للكثير من البلدان كانت الفوضى الاجتماعية والسياسية(ستغلتز، 2003، صفحة 39).

كما تشير دراسات أخرى إلى أن جميع المناطق التي طبقت سياسات البنك الدولي، عرفت ارتفاعا كبيرا في الفقر المطلق سواء في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أوفي افريقيا جنوبي الصحراء أو في الكتلة السوفييتية سابقا. ففي الاتحاد الروسي على سبيل المثال، انخفض الإنتاج الصناعي في التسعينيات بـ 60 %، كما انخفض إجمالي الناتج المحلي بـ 54 %، وانخفض معدل الأعمار بأربعة 04 سنوات(توسان، 2006، الصفحات 38-39).

أما في الجزائر فقد نتج عن تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، ارتفاع معدل البطالة من 18.1 % عام 1989 إلى 28.1 %عام 1995، كما انخفض متوسط دخل الفرد من 2800 دولار أمريكي عام 1987 إلى 1350 دولار عام 1997، وبالنتيجة انخفضت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري من 4500 دولار أمريكي إلى 2000 دولار خلال نفس الفترة(أحمد، 2011، صفحة 213).

النتائج السلبية لبرامج التصحيح الهيكلي، من تسريح للعمال وارتفاع في معدلات البطالة والفقر، كانت سببا مباشرا في النمو الكبير والانتشار الواسع للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالدول النامية، التي أخضعت جميعها لهذا النوع من الاصلاحات.

2.2 .3. العبء الضريبي المرتفع والإجراءات الإدارية البيروقراطية المعقدة: "الضريبة تقتل الضريبة" مقولة غاية في الدلالة مفادها أن زيادة العبء الضريبي الناتج عن المبالغة في استخدام الضريبة لجباية موارد مالية أكبر، قد يكون سببا ليس فقط في عدم حصول الزيادة المستهدفة، ولكن في خسارة وفقدان ما كان يجبى سابقا قبل حدوث الزيادة. والأمر نفسه بالنسبة لكثرة الإجراءات الإدارية وتعقدها وطول مدة التسوية، سواء تعلق ذلك بإجراءات إنشاء المشاريع أو بإجراءات تسوية التعاملات وما يترتب عنها من تعقيدات.

فهذه المظاهر التي صارت تميز الدول النامية، تعتبر من بين الأسباب الرئيسية لانتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بحيث يصبح المتعاملون بما فيهم الرسميون يمارسون التهرب والغش الضريبيين، فضلا عن اضطراراهم إلى تسوية الكثير من معاملاتهم خارج الأطر الرسمية والقانونية، كتجنب الفوترة واعتماد الدفع النقدي بدل الشيكات ووسائل الدفع الالكتروني وغيرها من المظاهر السلبية الناتجة عن هذه الأعباء وهذه الإجراءات غير المبررة.

في هذا الاطار، يؤكد الخبير الاقتصادي البيروفي **هرنندو دي سوتو**، رئيس مركز معهد الحرية والديمقراطية بالبيرو، وهو أحد أكبر المختصين في دراسة الاقتصادات غير الرسمية عبر العالم،أن مثل هذه الإجراءات لها آثار عكسية على الاقتصاد بصفة عامة، وأن تدخل الحكومة بشكل مفرط يؤدي إلى إهدار كبير للموارد، إذ يتعين على المشاريع أن تخصص وقتا طويلا للامتثال للوائح الحكومية.

كما أن القيود الكثيرة تؤثر على مرونة اتخاذ القرار وتتسبب في استخدام الموارد على نحو غير كفء، ومن ثم تنخفض الإنتاجية، إذ من الصعب أن يكون العمل منتجا عندما تعرقل القيود الحكومية تجميع الموارد وعندما تشوه الضرائب والتعريفات الجمركية أسعار الموارد والمنتجات، وعندما يشوه تحديد الأسعار حوافز الإنتاج ومعروف أن أصحاب الوضع غير الرسمي يستطيعون أحيانا أن يستخدموا مواردهم على نحو أثر كفاءة من أصحاب الوضع الرسمي. كما أنهم عندما يتفادون المعيقات التنظيمية يصبحون أكثر إنتاجية من الرسميين(سوتو، 1997، صفحة 172).

3. مالية الجماعات المحلية:

يعتبر التمويل المحلي حجر الزاوية بالنسبة للتنمية المحلية. إذ يصعب الكلام عن أي تحسين في الظروف المعيشية للمواطنين، وعن أي تطوير في محيطهم الاجتماعي والاقتصادي، إلا بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية والبلدية تحديدا، وبالنظر إلى الامكانات والقدرات التمويلية لهذه الأخيرة.

1.3. ماهية الجماعات المحلية:

الجماعات المحلية هي البلدية والولاية. وهي تمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية(مرسوم رئاسي رقم 20-422 مؤرخ في 30 ديسمبر، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، 2020)، كما تمثل نواة التنظيم الإداري للدولة وحلقة الربط بين الإدارة المركزية والمواطنين على المستوى المحلي.

كما تعتبر أيضا، وتحديدا البلدية، أساس ومنطلق كل تنمية، وهذا باعتبارها الضامن لسير المصالح العمومية البلدية الهادفة إلى تلبية احتياجات المواطنين، (المادة 153 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011) حيث تعمل على استحداث مصالح عمومية تقنية، قصد انجاز وتسيير المرافق الضرورية لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين اللازمة لتطوير محيطهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، وكل ما يتطلبه ذلك من خدمات، والتي منها على وجه التحديد ما يلي:(المادة 153 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011)

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة؛
- النفايات المنزلية والفضلات الأخرى؛
- صيانة الطرقات وإشارات المرور؛
- الإنارة العمومية؛
- الأسواق المغطاة والأسواق والموازية العمومية؛
- الحضائر ومساحات التوقف؛
- المحاشر؛ والنقل الجماعي؛
- المذابح البلدية؛
- الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها بما فيها مقابر الشهداء؛
- الفضاءات الثقافية التابعة لأملاكها؛
- فضاءات الرياضة والتسلية التابعة لأملاكها؛
- المساحات الخضراء.

كما بإمكان البلدية إنشاء مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من أجل تسيير مصالحها، (المادة 153 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011) بحيث تكون تلك المؤسسات ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي وتجاري، شريطة أن توازن المؤسسات العمومية البلدية ذات الطابع الصناعي والتجاري بين ايراداتها ونفقاتها.(المادة 154 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011).

ويتعين على البلدية القيام بصفة دورية باتخاذ التدابير اللازمة لتثمين أملاكها المنتجة للمداخيل وجعلها أكثر مردودية.(المادة 163 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011) وهذا باعتبارها مسؤولة عن تسيير وتعبئة مواردها المالية الخاصة بها(المادة 169 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011).

2.3. الموارد المالية للبلدية:

تتكون الموارد الميزانية والمالية للبلدية بصفة خاصة، مما يلي:(المادة 170 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011)

- حصيلة الجباية؛ ومداخيل ممتلكاتها؛
- مداخيل أملاك البلدية؛ والإعانات والمخصصات،
- ناتج الهبات والوصايا؛
- القروض؛ وناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية؛
- ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية، بما فيها الفضاءات الإشهارية؛
- الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

وتحتوي ميزانية البلدية على قسمين؛ قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار. ينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة وجوبا، ويقتطع من إيرادات التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار.(المادة 179 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011)

حيث تتكون إيرادات قسم التسيير من:(المادة 195 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011)

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلدية بموجب التنظيم والتشريع المعمول بهما؛
- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية؛
- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات؛
- ناتج ومداخيل أملاك البلدية

أما نفقات قسم التسيير فتتكون من:(المادة 198 من القانون رقم 11- 10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، 2011)

- أجور وأعباء مستخدمي البلدية؛
- التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية؛
- المساهمات المقررة على الأملاك ومداخيل البلدية بموجب القوانين؛
- نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية؛
- نفقات صيانة طرق البلدية؛
- المساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها؛
- الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار؛
- فوائد القروض؛
- أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة؛
- مصاريف تسيير المصالح البلدية؛
- الأعباء السابقة؛

ويحتوي قسم التجهيز والاستثمار في باب النفقات خصوصا على ما يلي:

- نفقات التجهيز العمومية؛
- نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار؛
- تسديد رأس مال القروض؛
- نفقات إعادة تهيئة المنشآت البلدية.

4. حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر وتدابير احتوائه:

تعرف الجزائر على غرار كل دول العالم، انتشارا واسعا لظاهرة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، التي وإن كانت على سلبياتها الكثيرة توفر مصادر دخل لشريحة معتبرة من أفراد المجتمع، وتخفف من وطأة البطالة والفقر وتحد من ارتفاع معدلاتها أكثر، إلا أنها تبقى أنشطة منقوصة الإنتاجية والمردود مقارنة بحجمها، بسبب الظروف غير المواتية التي تمارس فيها وهذا بالضبط ما يجعل الحكومات بمختلف دول العالم، تعمل على احتوائها ضمن الأطر التنظيمية الرسمية، لتمكينها من الوسائل والأدوات التقنية والفنية اللازمة لتحسين إنتاجيتها ومردوديتها، وجعلها تساهم بفعالية أكبر في رفع قيمة الناتج الوطني.

1.4. حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر:

تتباين القيم والتقديرات المقدمة بخصوص حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر،حتى تلك المقدمة من طرف المسؤولين الحكوميين، فبحسب رئيس الجمهورية، السيد "عبد المجيد تبون"، في كلمته بمناسبة تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، شهر سبتمبر من عام 2021، فقد أشار إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يقدر بـ عشرة آلاف مليار دينار جزائري، ما يعادل 90 مليار دولار أمريكي.

في مقابل ذلك، ووفقا للسيد **محمد لوكال**، المحافظ السابق لبنك الجزائر في تصريح له أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني شهر فيفري من عام 2018، فقد تراوحت قيمة النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر كسيولة نقدية، ما بين40 إلى 50 مليار دولار أمريكي. موزعة بين 25 إلى 30 مليار دولار أمريكي ككتلة نقدية متداولة في الإطار غير الرسمي، وما بين 15 إلى 20 مليار دولار أمريكي محتفظ بها كمدخرات على مستوى الفاعلين الاقتصاديين بما فيهم الأسر.

في حين، قدر حجم هذا النشاط، وفقا لتصريحات سابقة للوزيرين الأولين، **عبد المالك سلال** و**أحمد أويحيى**، بـ 40 مليار دولار أمريكي بحسب السيد **عبد المالك سلال** شهر مارس من عام 2015، وبـ 18.5 مليار دولار أمريكي بحسب السيد **أحمد أويحيى** شهر سبتمبر من عام 2017.

هذا التباين الكبير في القيم المقدمة من طرف هذه الشخصيات البارزة، بالنظر إلى مسؤوليتها وعلاقتها المباشرة بالاقتصاد الوطني، يؤكد التنامي المتسارع للنشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر، من جهة. ومن جهة ثانية، يؤكد عدم وجود دراسات علمية إحصائية دقيقة للظاهرة، وإلالكانت القيم المقدمة واحدة، أو على الأقل جد متقاربة، كونها قد تتفاوت بعض الشيء باختلاف طرق الحساب أو القياس المعتمدة، لكن رغم هذا التباين الكبير، يتفق الجميع على أن حجم هذا النشاط الاقتصادي كبير جدا، وأنه يستوجب الاحتواء.

أما كقوة عاملة، فقد قدر عدد المشتغلين في هذا القطاع، بحسب الديوان الوطني للإحصائيات خلال عام 2016 بـ 4098000 شخص، أي ما يعادل 42.89 %من مجموع العاملين المقدر عددهم 9553000 عامل، موزعون على ثلاثة قطاعات نشاط رئيسية هي: القطاع التجاري بـ 45.3 %، قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 37.4 %، والقطاع الصناعي بـ 17.3 %.(Nabila, 2017- 2018, p. 180)

في حين قدر حجم هذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي كنسبة من قيمة الناتج الداخلي الخام(PIB)، بحسب الديوان الوطني للإحصائيات دائما، بـ 45.6 %خلال عام 2012.(Nabila, 2017- 2018, p. 185)

2.4. تدابير احتواء النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر:

بادرت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ ما يقارب العقدين من الزمن، باتخاذ جملة من الاجراءات التنظيمية والمالية والتقنية، لاحتواء هذا النشاط الاقتصادي المتنامي من سنة إلى أخرى، غير أن كل المبادرات لم تحقق ما كان مستهدفا من نتائج وإن كان ثمة تفسيرات يمكن أن تبرر بها هذه الإخفاقات، إلا أن التفسير الأقوى هو عدم جدية السلطات في معالجتها للظاهرة وعدم وجود إرادة حقيقية لذلك، وهذا في حد ذاته يمكن أن يخصص له حيزا من الدراسة والبحث لماذا السكوت عن الظاهرة؟.

وتتمثل أهم المبادرات السابقة لاحتواء الظاهرة، في مبادرة إلزامية الفوترة والدفع باستخدام الصكوك في المعاملات التي تزيد قيمتها عن خمسين ألف 50000 دج، التي تم اقرارها أول مرة عام 2004ثم عامي 2011 و2014، والتي فشلت لعدم توفر العوامل الفنية والتقنية اللازمة لنجاحها. ثم مبادرة دعوة أصحاب رؤوس الأموال المكتنزة لإيداعها بالبنوك، التي تم تقديمها عام 2015، وفشلت هي أيضا، بسبب الإجراءات التي رافقتها، وتحديدا إجراء اقتطاع 7 % من قيمة المبلغ المودع الذي اعتبر غير مفهوم، ولا يمكن تفسيره إلا بعدم جدية الحكومة في مسعاها. فالبنك هو من يدفع لصاحب الوديعة ويقدم له امتيازات لقاء ذلك وليس العكس. إضافة إلى إجراء المساءلة "من أين لك هذا"، الذي يخضع له المودع، والذي لا يختلف عن سابقه في افتقاده لأي مبرر قد تتحجج به الحكومة، في ظرف اقتصادي حرج، التحدي الأكبر فيه هو استقطاب الرساميل الضخمة المكتنزة والمتداولة خارج الدائرة النقدية والمالية الرسمية، وجعلها في خدمة الاستثمار الحقيقي المنتج مبادرات على قلتها، إلا أنها لم تكن جادة.

اعتبارا من كل ما سبق، وبالرغم من عدم سهولة مهمة احتواء نشاطا اقتصاديا صار يمثل القطاع الاقتصادي الأكبر بالكثير من الدول، إلا أننا نؤكد أن ثمة إجراءات وتدابير قد تكون جد فعالة في احتواء الظاهرة لو تم إقرارها والعمل بها بجدية وبإرادة صادقة، مع التنبيه إلى أن المقصود باحتواء النشاط الاقتصادي غير الرسمي لا يعني القضاء عليه كلية، فذلك غير ممكن عمليا، إضافة إلى أن هذا النشاط في مستويات معينة منه هو نشاطا ذو دلالات موجبة، تسترشد به الحكومات في رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. مثله مثل التضخم في مستوى ما بين 1 و1.5 %، حيث يعتبر في نِسبه هذه، عامل تحفيز وإغراء للمنتجين وأصحاب رؤوس الأموال للتوسع أكثر في الإنتاج والاستثمار.

ومن بين الإجراءات الفعالة باعتقادنا، التي يمكن أن تساهم في احتواء هذا النشاط الاقتصادي، ومنه تحسن الأداء التمويلي والتنموي على المستوى المحلي والمركزي، نذكر ما يلي:

1.2.4. إنشاء أسواق حوارية وأسواق جملة وفضاءات نشاط: تتناسب مع طبيعة وأحجام الأنشطة الاقتصادية والتجارية لكل منطقة، ووفق المعايير المعتمدة في هذا الإطار، وليس بالكيفية التي أنجزت بها بعض الأسواق خلال السنوات الأخيرة، ما جعلها تبقى شاغرة غير مستغلة إلا بنسب ضعيفة جدا.

فليس من الجدية بأي شكل من الأشكال الكلام عن احتواء النشاط الاقتصادي غير الرسمي دون توفير الفضاءات اللازمة لذلك، كما أن التاجر المتجول الذي يعرض سلعه على الرصيف في ظروف أقل ما يقال عنها أنها قاسية، بالتأكيد أنه سيكون ممتنا وسيتجاوب بشكل كامل مع إجراء كهذا، وسيقبل بكل تقنين وتسوية لوضعه التجاري الفوضوي.

هذه الأسواق ومختلف فضاءات النشاط التي يمكن استحداثها، من شأنها أن تحسن بشكل كبير في مالية البلدية وفي قدراتها التمويلية، بالنظر إلى المداخيل التي قد توفرها، المتنوعة بين مداخيل تأجير المحلات والمواقع والفضاءات، وبين عوائد الرسوم المختلفة التي ستخضع لها الأنشطة التجارية والاقتصادية التي ستصبح مسجلة خاضعة لنظام الاقتطاعات.

2.2.4. تخفيف الضغوط والأعباء الضريبية: والاستعاضة بتوسيع الوعاء الضريبي من خلال استحداث ضرائب جديدة تستهدف بالدرجة الأولى توجيه الأنشطة الانتاجية وحفظ البيئة ونظافة المحيط واستغلال بعض المواد المستعملة كمخلفات المؤسسات الإنتاجية والنفايات المنزلية وغيرها، التي من شأنها المساهمة في تنمية وتوسيع النسيج الإنتاجي على المستوى المحلي بالدرجة الأولى وتحسين مستوى أدائه، قبل استهدافها لزيادة حصيلة الجباية.

فالعبء الضريبي الكبير، مثلما سبقت الإشارة في المحور الثاني من هذه الدراسة، ومثلما يجمع الكثير من المختصين يعتبر من بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ظهور وانتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، حتى على مستوى المؤسسات الرسمية، خاصة ما تعلق بظاهرة التصريح الكاذب والتهرب والغش الضريبيين وتفادي الفوترة والتسديد النقدي عوض التسديد باستخدام الشيكات وأدوات الدفع الالكتروني وغيرها. فالضريبة لا تقتل الضريبة فقط، لكنها قد تشوه الاقتصادات أيضا.

لذلك، على السلطات المعنية، مراعاة هذا الجانب، وتجنب الضغط الضريبي الزائد، ليس فقط من أجل استقطاب النشاط غير الرسمي واحتوائه، ولكن أيضا لتفادي تحول أنشطة أخرى من الإطار الرسمي إلى الإطار غير الرسمي للممارسة.

3.2.4. تخفيف الاجراءات الإدارية وتجريم الفعل البيروقراطي: فالكثير من الممارسين في الإطار غير الرسمي، اضطروا لذلك بسبب العراقيل الإدارية والبيروقراطية وما يترتب عنها من أعباء مادية ومعنوية، منعتهم من أن يكونوا ممارسين نظاميين فصاحب المشروع الإنتاجي أو التجاري الجديد الذي أراد أن يجسد مشروعه ويساهم في بناء الاقتصاد الوطني، ثم يصطدم بجدران من الإجراءات البيروقراطية، لا يمكن أن يصبح إلا فوضويا غير نظامي، هذا إذا لم يتنازل كلية عن مشروعه ويتحول إلى بطال يعيش عالة على المجتمع. كما بإمكان الإجراءات الميسرة وسهولة الإنشاء والتسوية أن تساهم بالمقابل ليس فقط في احتواء الأنشطة غير الرسمية القائمة ولكن في قيام أنشطة ومشاريع إنتاجية جديدة أيضا.

لذلك على السلطات الحكومية المعنية الانتباه إلى أن البيروقراطية ليست مجرد ممارسات روتينية، يمارسها أشخاص يرتدون بدلات أنيقة ويجلسون خلف مكاتب خشبية، لكنها أخطر من ذلك بكثير، إنها ثقافة هدامة، ما تطورت اقتصاديات ولا تقدمت إلا بعدما تمكنت من مكافحتها والتخلص منها كلية.

4.2.4. تعميم الصيرفة غير الربوية: جزء مهم إن لم يكن الأهم من القيمة الضخمة للنشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر موجودة في شكل رساميل مكتنزة، لا لسبب إلا لأن أصحابها يتجنبون شبهة الربا والحرام، وطبعا هم محقون في ذلك يقول **عمر ابن الخطاب** رضي الله عنه "كنا ندع ثلاثة أرباع الحلال خشية الوقوع في الحرام"، وهذا هو حالهم، يدعون ما كان بإمكانهم تحقيقه من عوائد معتبرة على أموالهم الضخمة لو أنهم قاموا بإيداعها على مستوى البنوك الربوية، فقط تجنبا للحرام.

ثم من جانب آخر، اقتصادي تقني محض، أليس عدم وجود هذه الصيغة من الصيرفة على مستوى المنظومة البنكية الجزائرية دليل على أن البنوك الجزائرية، كلها، لا تتعامل كمؤسسات اقتصادية تجارية ربحية، مثلما تعرف على الأقل من طرف أساتذة الاقتصاد على مستوى الجامعات والمعاهد، فالبنك الذي يتعامل كمؤسسة اقتصادية تجارية ربحية حقا، يدرك تماما أن ربحيته متوقفة على حصيلة ما يحققه من عوائد على مجموع ما يقدمه من قروض، وأن أرباحه لن تزيد إلا بزيادة قيمة القروض التي يقدمها، ويدرك أنه لن يستطيع التوسع في الاقراض إلا في حدود قيم الودائع لديه، وفي هذه الحالة سيعمل بالتأكيد على تنمية قيمة الودائع لديه ما أمكنه ذلك، وحينها لن يتردد في تقديم هذا النوع من الخدمات البنكية غير الربوية كونها تمثل سوقا كبيرة جدا، بكبر نسبة المتعاملين الاقتصاديين الذين يؤمنون بأن المعاملات البنكية الربوية محرمة شرعا.

إذن، فعلى السلطات الحكومية المعنية، إن أرادت فعلا أن تحتوي جزء جد مهم من النشاط الاقتصادي غير الرسمي وأن تستغل مواردها المالية الهائلة المكتنزة، أن تتعاطي اقتصاديا وتتجاوب مع طبيعة العوامل والمتغيرات الحقيقية المحركة للفعل الاقتصادي مثلما هي، وحينها ستتدفق الكثير من المعاملات في مساراتها الطبيعية السليمة وستزيد قدراتها التمويلية بشكل كبير دونما حاجة لأي توجيه إداري أو مركزي، أم أن قاعدة "اليد الخفية وقوى السوق" لا تصح ولا تعمل إلا مع أنواع معينة من المعاملات وليس مع كلها؟.

5.2.4. تعميم إلزامية الدفع الالكتروني: إجراء على بساطته وعلى سهولة تعميم استعماله، إلا أنه غير معتمد. لماذا؟. فهذا الإجراء التقني بإمكانه أن يساهم بشكل كبير وفوري في احتواء جزء معتبر من النشاط الاقتصادي غير الرسمي، المتعلق بالجانب النقدي والسيولة تحديدا، وبالنتيجة الاحتواء التدريجي للنشاط الاقتصادي غير الرسمي المادي أو السلعي. بالإضافة طبعا إلى مزاياه وإيجابياته الكثيرة والمعتبرة، خاصة ما تعلق منها بالاستغلال أو التوظيف الكامل والجيد للكتلة النقدية وبالأخص مع تعميم الصيرفة غير الربوية.

لهذا، على السلطات الحكومية المعنية الإسراع في فرض وتعميم إلزامية الدفع الإلكتروني، تسهيلا لإجراءات التحاسب والتسوية واستغلالا لكل الموارد المالية للبلد وتحديدا منها تلك المعطلة أو المكتنزة على مستوى المتعاملين الاقتصاديين والأسر واستقطابا أو احتواء لجزء من النشاط الاقتصادي غير الرسمي. وما لذلك كله من آثار إيجابية على تحسن القدرات التمويلية للحكومة على المستويين المركزي والمحلي.

5. خاتمة:

نؤكد كخلاصة لهذه الورقة البحثية أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي ظاهرة تابعة وليست مستقلة، فهو يؤشر مثلما سبقت الإشارة، على وجود خلل وقصور مقداره وحجمه من مقدار وحجم النشاط ذاته، في التنظيم الاقتصادي عامة وفي الإجراءات العملياتية المعتمدة، كتلك المتعلقة بالضرائب مثلا أو المتعلقة بإجراءات الترخيص والاعتماد الخاصة بالمشاريع والأنشطة الجديدة، أو تلك المتعلقة بالتمويل، وغيرها.

كما نؤكد أن هذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي، ليس بتلك الدرجة من السوء التي يوصف بها، فهو نشاطا اقتصاديا منتجا يحكمه عرض وطلب، يخلق فرصا ويلبي احتياجات، يوفر مناصب شغل ويحقق مداخيل ويحد من البطالة والفقر، إلى غير ذلك. لكنه يحتاج إلى قليل من الضبط والتنظيم وتحديدا الاحتواء،حتى يؤدي ما يؤديه بمستويات أحسن ويساهم بشكل أكثر ايجابية في بناء الاقتصاد الوطني وفي زيادة قيمة نواتجه.

كما نشير إلى أن التنامي المتزايد لحجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر، يؤكد أن كل السياسات الاقتصادية والتدابير الإجرائية التي اعتمدت من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة على مدار عقدين من الزمن، قد احفقت، ليس في احتوائه ضمن الإطار الرسمي للممارسة الاقتصادية، ولكن حتى في السيطرة عليه ومنعه من التوسع والنمو أكثر.

أما عن مالية البلدية، فبالتأكيد سيكون لها نصيبا من النتائج الإيجابية لتنظيم هذا النشاط الاقتصادي واحتوائه في الأطر التنظيمية الرسمية، مع التنبيه إلى أن القدرات التمويلية للبلدية، متوقفة على مدى إدراكها لدورها الحقيقي في الهيكل التنظيمي للدولة، وفي المعادلة التنموية للاقتصاد الوطني. فحين تدرك البلدية أنها قاعدة كل تنمية، وتتعامل على ذلك الأساس، فتطور بيئة أعمالها وتستقطب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وتقدم التسهيلات والمزايا تشجيعا على الاستثمار، وتحارب الرشوة وتضفي الشفافية في إبرام الصفقات وفي توزيع المشاريع، وغيرها، حينها وبتلك الكيفية فقط

يمكن لموارها المالية أن تنمو ولقدراتها التمويلية أن تزيد، وتتمكن من أداء المهام المنوطة بها، المتمثلة أساسا في تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتطويره.

وختاما، وكتوصيات نقدمها للقائمين على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وللمسؤولين المحليين، وانطلاقا من قناعتنا بأن الإ نجازات ثمارا تجنى وليست هبات تعطىوأن الم ، مارس في إطار الاقتصاد غير الرسمي ليس مخيرا وإنما مجبر، نقول أنهمن الضروري الإسراع في اتخاد الإجراءات والتدابير التي سبقت الإشارة إليها، والمتمثلة في:

- ✓ التوسع في إنشاء الأسواق الجوارية وأسواق الجملة ومناطق النشاط؛
- ✓ تخفيف الإجراءات الإدارية وتجريم الفعل البيروقراطي؛
- ✓ تخفيف الأعباء والضغوط الضريبية؛
- ✓ تعميم الصيرفة غير الربوية؛
- ✓ تعميم إلزامية الدفع الالكتروني.

هذه الإجراءات من شأنها أن تساعد بشكل كبير على احتواء النشاط الاقتصادي غير الرسمي، كما بإمكانها أيضا أن تساهم بشكل كبير في دعم مالية الجماعات المحلية وتعزيز قدراتها التمويلية.

6. قائمة المراجع:

1. إريك توسان. (2006). المال ضد الشعوب. البورصة أو الحياة. دمشق: دار الرأي.
2. جوزيف ستغلتز. (2003). خيبات العولمة. بيروت: دار الفرابي.
3. هرنندو دي سوتو. (1997). الدرب الآخر الثورة الحقيقية في العالم الثالث. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
4. دبيش أحمد. (2011). إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011
5. المرسوم الرئاسي رقم 20-422 مؤرخ في 30 ديسمبر، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020.
6. القانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية
7. -Bureau international du travail, Mesure de l économieinformelle. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public
8. Frederich Schneider et Dominik Enst, Sous la protection de lombre,la croissance de léconomie souterraine, https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/fra/issues30f.pdf
9. Odil Castel, De léconomie informelle à l économie populaire solidaire. conseptes et pratiques, http://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/119530
10. Yvon PESQUEUX, De l économie informelle, le cnam, écol management et societé, france, http://www.transformere,adm.br/anais/Yvon-pesqueux-Economieiinformelle-19-mars.pdf
11. SMAILI Nabila, problimatique de léconomie informelle en algerie. cas de la wilaya de tizi ouzou.université Moloud Mammerie, tizi ouzou, 2017- 2018.